وزارة النقل
الهيئة العامة للطرق والكباري
رئيس مجلس الإدارة

شركة المقاولون العرب
مكتب رئيس مجلس الإدارة
رقم: ٢٠٦
عدد الأوراق: ٦١
التوقيع:

عقد مقاولة

****

الموضوع : " **تنفيذ اعمال توسيع كباري العجمي وبرج العرب علي طريق القاهرة / الاسكندرية الصحراوي بمحافظة الاسكندرية**)) **بالأمر المباشر**

رقم العقد: ٣٩٥/ ٢٠٢٠ /٢٠٢١ ٠

أنه في يوم الربعاء الموافق : ١٤ / ٤ / ٢٠٢١ ٠

حرر هذا العقد بين كل من :-

الهيئة العامة للطرق والكباري ٠

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفي

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

ومقرها ١٥١ طريق النصر – مدينة نصر – القاهرة.

(**ويشار إليه فيما يلي بالطـــرف الأول**)

و " **شركة المقاولون العرب** (**عثمان احمد عثمان وشركاه**) " ٠

ويمثلها السيد المهندس / سيد فاروق عبد الحميد البارودى بصفته / رئيس مجلس الإدارة

بطاقة رقم قومى / ٢٥٨٠١٠١٠١٠٢٨٥٢

بطاقة ضريبية / ٩٦٥ – ٣٩٤- ١٠٠

مأمورية ضرائب / مركز كبار الممولين

سجل تجارى رقم / ٩٠٠٦٦ مكتب سجل تجارى القاهرة مميز

ملف ضريبي رقم / ٠٠-٠٠-٤١٠-٠٠٠٥-٥

ومقرها / ٣٤ شارع عادلى – القاهرة ٠

(**ويشار إليه فيما يلي بالطـــرف الثاني**)

المقاولون العرب
عثمان أحمد عثمان وشركاه
99
Arab Contractors
OSMAN AHMED OSMAN & Co.

وزارة النقل
الهيئة العامة للطرق والكباري
رئيس مجلس الإدارة

شركة المقاولون العرب
مكتب رئيس مجلس الإدارة
رقم: ٢٠٦٠٥
عدد الأوراق: ٦/٢
التوقيع:

التمهيد

بناءا علي كتاب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير رقم (٢١١٥) المؤرخ في ٢٠٢١/٢/٢٢ المرفق به صورة كتاب السيد اللواء أ . ح / أمين عام مجلس الوزراء رقم(٥-٥٠١٤) بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢١ المتضمن أن مجلس الوزراء قرر بجلسته رقم (١٣١) المنعقدة برئاسة السيد الدكتور / مصطفي مدبولي رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٧ الموافقة علي اعتماد القرارات والتوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة الهندسية الوزارية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٩ وذلك لتنفيذ مشروع اعمال توسيع كباري العجمي وبرج العرب علي طريق القاهرة / الاسكندرية الصحراوي بمحافظة الاسكندرية بالأطوال والتكلفة والشركات المطلوب إصدار أوامر إسناد لها وذلك بطريق الاتفاق المباشر طبقا لأسعار القائمة الموحدة ومن بين هذه الشركات(شركة المقاولون العرب . عثمان احمد عثمان)

ولما كان المالك يرغب في إنجاز أعمال مشروع " تنفيذ اعمال توسيع كباري العجمي وبرج العرب علي طريق القاهرة / الاسكندرية الصحراوي بمحافظة الاسكندرية " بالأمر المباشر" علي أن يتم الاتفاق علي الأسعار للأعمال من خلال التفاوض مع الشركة بواسطة اللجان المشكلة لهذا الغرض ويشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعمالة وكذلك تنفيذ الأعمال بما فيها الأعمال المؤقتة والإضافية والتكميلية والتعديلات التي يطلب المالك من المقاول القيام بها وفقا لشروط العقد ووثائقه ، وهي الأعمال التي أعلن الطرف الأول عن رغبته في تنفيذها عن طريق الإسناد بالأمر المباشر ، ولما كان المقاول قد تقدم بعرضه للقيام بتلك الأعمال وتنفيذها وإتمامها وصيانتها وذلك بعد إطلاعه على شروط العقد ومواصفاته ومخططاته وسائر المستندات المرفقة به وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والتي يخضع لها هذا العقد

ولما كان العرض المقدم من الشركة قد اقترن بقبول صاحب العمل بالإسناد بالأمر المباشر الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٧ وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد إتفقا على ما يلى :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمما لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية " تنفيذ اعمال توسيع كباري العجمي وبرج العرب علي طريق القاهرة / الاسكندرية الصحراوي بمحافظة الاسكندرية " بالامر المباشر طبقا للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية مقدارها ٢٠٢١٦٠٠٥٠ جنيه (فقط وقدره مائتان واثنان مليون ومائة وستون الف وخمسون جنية لا غير شاملا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة

مقابل تنفيذه وفقا لشروط ووثائق العقد وتعتبر هذه القيمة تقديرية وتتم المحاسبة النهائية طبقا للكميات المنفذة علي الطبيعة بالفئات التي تحدد بمعرفة اللجنة المشكلة من قبل الهيئة للتفاوض مع الشركة على الأسعار .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني " شركة المقاولون العرب (عثمان احمد عثمان) " بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا للمواصفات الفنية وذلك خلال (٨) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع خاليا من الموانع وقد وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعا وقانونا .

شركة المقاولون العرب
مكتب رئيس مجلس الإدارة
رقم: ٢٠٦٠٠
عدد الأوراق: ٦١٢
التوقيع:

البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم ILGH00042732 بمبلغ ١٠١٠٨٠٠٣ جنيها (فقط وقدره عشرة مليون ومائة وثمانية الف وثلاثة جنيها لاغير) صادر من بنك المصرف المتحد فرع رمسيس صادر بتاريخ ١٨/ ٣/ ٢٠٢١ وساري حتى ١٧/ ٣/ ٢٠٢٢ .

وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقي منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة.

ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدي الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقي منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ حصول الإستلام المؤقت طبقا للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعا لتقدم العمل وذلك طبقا للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

يتم صرف دفعة مقدمة بما لا يتجاوز نسبة ١٠ % من قيمة التعاقد أو حسب قيمة الاعتمادات المالية المتاحة وذلك مقابل خطاب ضمان مصرفي معتمد بذات القيمة والعملة وغير مقيد بأي شروط وساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلي لتلك المبالغ وذلك إعمالا لأحكام المادة رقم (٩٢) من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

مع مراعاة ما نصت عليه هذه المادة بأن تستخدم في تزويد المشروع بالمعدات والمواد والتجهيزات المطلوبة لمباشرة العمل بصورة فعلية لإنجاز المشروع ولا يصرف فروق أسعار عن هذه الدفعة .

البند السابع

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقا للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول علي الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسب وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الثامن

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلي القضاء فسخ العقد أو تنفيذه علي حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلي خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدي أية جهة إدارية أخري أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلي اتخاذ أية اجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع علي الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

The Arab Contractors
OSMAN AHMED OSMAN & Co.

شركة المقاولون العرب
مكتب رئيس مجلس الإدارة
رقم: ٦٠٢
عدد الأوراق: ٤١
التوقيع:

البند التاسع

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد علي تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر علي أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بإتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ،كما يكون مسئولا عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمرا كتابيا بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص أخر أو الإضرار بممتلكات الحكومة أو الأفراد ،وتعتبر مسئوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني .

البند الحادي العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدي الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاها .

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف آي شئ يلزم بإعادة الحال إلي ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات علي حسابه خصما من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة .

البند الثالث عشر

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية والغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه علي أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسئولية على الطرف الأول .

البند الرابع عشر

الطرف الثاني يكون مسئولا مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو أحدي آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة علي التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

http://garbltunkdevsite.com -

شركة المقاولون العرب
رئيس مجلس الإدارة
م: ٦٠٢
عدد الأوراق: ٦٠٥
التوقيع

البند السادس عشر

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا اخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع علي حساب الطرف الثاني خصما من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة .

البند السابع عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتبات والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية ، وفي حال تغيير احد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الأخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته علي العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

البند الثامن عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كليا أو جزئيا .

البند التاسع عشر

تسري علي هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند العشرون

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لايجاوز (٢٥%) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الأول الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول علي موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك علي أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص .

البند الحادي العشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة علي الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده علي الطرف الأول .

ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة علي القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة علي القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م " .

البند الثاني والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها علي الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة تبدأ من تاريخ التسليم الابتدائي حتى تاريخ الاستلام النهائي ،وذلك طبقا لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشان تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون أخر ، ويكون مسئولا عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقا لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه علي نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه علي نفقة الطرف الثاني وتحت مسئوليته .

شركة المقاولون العرب
عثمان أحمد عثمان وشركاه
The Arab Contractors
OSMAN AHMED OSMAN & Co.

١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة - ص.ب ١٠١١ الرقم البريدى ١١٧٦٥ ت : ٢٣٨٩١٩٧٦ - ٢٣٨٩٢٠٨٣ (٢٠٢+)
http://gabalink.devsite.com -

البند الثالث والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الرابع العشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهما علي أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة علي ما جاء ببنود هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الخامس والعشرون

يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ علي أسعار المواد (الحديد بجميع انواعة – الاسمنت – البيتومين – السولار) وفقا للمعاملات المحددة في عطائه لتلك البنود وطبقا للتعريفات والمعادلة والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م .

البند السادس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلم الطرف الثاني نسخه منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللزوم .

الطرف الأول	الطرف الثاني
الهيئة العامة للطرق والكباري	شركة المقاولون العرب (عثمان احمد عثمان)
التوقيع ( )	التوقيع ( )
لواء مهندس / حسام الدين مصطفي	مهندس / سيد فاروق عبد الحميد البارودى
رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري	رئيس مجلس الادارة

شركة المقاولون العرب
مكتب رئيس مجلس الإدارة
رقم : ٦٠٦
عدد الأوراق : ٦٠٦
التوقيع :

المقاولون العرب
عثمان أحمد عثمان وشركاه
99 99
The Arab Contractors
OSMAN AHMED OSMAN & Co.

الهيئة العامة للطرق والكباري

محضر استلام موقع

بخصوص عملية تنفيذ اعمال توسيع كبارى العجمى وبرج العرب على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوى بمحافظة الاسكندرية٠

أنه في يوم الثلاثاء ٢٠٢١/٥/١٨ وبناءا على امر الاسناد رقم ٢٠٢١/٢٠٢٠/٣٩٥ الصادر للشركة بهذا الخصوص تواجد كلا من :-

١- السيد المهندس / احمد إبراهيم مسعد ممثل الهيئة العامة للطرق والكبارى٠(طرف اول)
٢- السيد المهندس /مروان عبد الحكيم العزيزى ممثل شركة المنفذه٠(طرف ثانى)
٣- السيد المهندس / حمدى بسيونى أبو الروس ممثل شركة المنفذه٠(طرف ثانى)

وقد قام الطرف الاول بتسليم موقع العملية عالية للطرف الثانى خالى من أي عوائق ظاهرية تمنع البدء فى التنفيذ وقد تم التنبية على الطرف الثانى بالالتزام بجميع بنود التعاقد وموافاه الهيئة ببرنامج زمنى بحيث نهو الاعمال بعد ٨ شهر من تاريخ استلام الموقع٠
وقد تحرر هذا المحضر بذلك وتسلم كل طرف صورة للعمل بها٠

التوقيعات :-

١- السيد المهندس / احمد إبراهيم مسعد (الطرف الأول الهيئة العامة للطرق والكبارى)
٢- السيد المهندس /مروان عبد الحكيم العزيزى (الطرف الثانى شركة المقاولون العرب)
٣- السيد المهندس / حمدى بسيونى أبو الروس (الطرف الثانى شركة المقاولون العرب)

١٨ مايو ٢٠٢١

مدير عام المشروعات
الهيئة العامة للطرق والكبارى

عقيد مهندس / هانى محمد طه

رئيس الإدارة المركزية
المنطقة الخامسة – غرب الدلتا

مهندس / ايمن محمد متولى